دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

An econometricstudy of the impact of exports on economicgrowth in Algeria during theperiod 1990 - 2020

ياسف حسيبة*

مخبر رأس المال البشري والأداء، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي– الجزائر

ecoalgenssea@hotmail.fr

مجطوح فضيلة

مخبر نمذجة الظواهر العشوائية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي – الجزائر

medjtohfadila@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/07/05 تاريخ القبول: 2024/01/21 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

من خلال الدراسة نحاول معرفة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي من 1990 إلى 2020، الإشكالية تتمثل في، ماهو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟بعد ذكر المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي والإعتماد على تقدير العلاقة بين المتغيرين تبعا لنموذج الإنحدار الخطي البسيط، كشفت النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة طردية قوية بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأن الزيادة في الصادرات بقيمة 1 مليون دولار سيزيد النمو الاقتصادي بقيمة 2,391.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، SPSS، الجزائر.

تصنيفات JEL: F10،O40، F00، C59.

Abstract:

Through the study, we are trying to find out the relationship of exports to economic growth from 1990 to 2020. The problem is: What is the impact of exports on economic growth in Algeria? After mentioning the basic concepts related to exports and economic growth and relying on estimating the relationship between the two variables according to a simple linear regression model, the results obtained revealed the existence of a strong direct relationship between both exports and economic growth in Algeria during the study period, and that the increase in exports amounted to $1 million Economic growth will increase by $2,391.

Keywords: exports, economic growth, foreign trade, SPSS, Algeria.

Jel Classification Codes:F10, O40, F00, C59.

* المؤلف المراسل.

1. المقدمة:

للتجارة الخارجية دور في الحياة الاقتصادية، تعتبر التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي ومحرك للتنمية الاقتصادية وهذا بترقية وتنويع الصادرات. تعتبر الصادرات مورد مهم للتمويل من العملة الصعبة، ولا يتوقف دورها في هذا المنحى فقط، ولكن تعتبر وسيط يسمح بنقل الناتج الحضاري والإبتكار وتأكيد الترابط الاقتصادي والإجتماعي.

إن الاقتصاد الجزائري ككل إقتصاديات الدول النفطية، كان للتجارة الخارجية نصيب من الاهتمام في كل السياسات المنتهجة منذ الحصول على الإستقلال، ويعتمد على التجارة الخارجية لتوفير الحاجات الإستهلاكية بالإضافة إلى توفير مستلزمات التنمية بهدف بناء إقتصاد متين.

يعتبر الفائض من الصادرات من أحد محفزات النمو ويسمح بتحقيق إستثمارات جديدة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، مما يسمح برفع مستوى معيشة الأفراد، والذي ينتج عنه تحسين المؤشرات الاقتصادية، الزيادة في الثروة العامة تخلق مناخا إجتماعيا يجعل النمو الاقتصادي مميزا أكثر ويهدف تحقيق ذلك لا بد من تعزيز دور التجارة الخارجية، كتطوير وتنويع الصادرات وترشيد الواردات، إن أهمية القطاع التصديري تظهر من خلال التوسع الاقتصادي الذي يعتبر قدرة النظام الإنتاجي على تصدير الفوائض الإنتاجية وسد الحاجات الاجتماعية المتطورة للسكان، لتحقيق معدلات نمو إقتصادية عالية، وهذا يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

1.1. الإشكال المطروح في الدراسة: إن التساؤل الجوهري الذي نحاول أن نجيب عليه من خلال معالجة هذا الموضوع يتمثل فيما يلي: **ماهوتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2020؟**

ويقودنا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من النمو الاقتصادي والصادرات؟

- كيف يكون تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي؟

2.1. الفرضيات التي يمكن طرحها فيالدراسة: لكي نتمكن من الإجابة على الإشكال المطروح في الدراسة والأسئلة الفرعية المطروحة تمت صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي؛

- **الفرضية الثانية:** إن تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي يكون بطريقة إيجابية.

3.1. تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي: إن الهدف الجوهري للدراسة هو إختبار تأثير حجم الصادرات على النمو الاقتصادي من 1990 إلى 2020 في الجزائر.

4.1. تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي: للدراسة أهمية كبيرة تتمثل في تحديد الدور الذي يمكن أن تمارسه الصادرات فهي تقوم بتحريك عجلة النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات يعتبر فرصة للشركات لتسويق منتجاتها، فالصادرات هي عامل أساسي في التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا يسمح للحكومات بفهم طبيعة العلاقات بين النمو الاقتصادي والصادرات التي تؤدي بالتركيز عليها إلى تحريك الاقتصاد وتعزيز مكاسب النمو والذي بإمكانه أن يؤدي إلى خلق فرص عمل للأشخاص الذين يبحثون عن عمل وزيادة حجم الناتج الوطني.

5.1. منهجية الدراسة: تم القيام باختبار العلاقة ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الزمنية ما بين سنتي 1990 و2020، من خلال تصميم نموذج الإنحدار الخطي البسيط إعتمادا على برنامج spss يعتمد على قاعدة بيانات البنك الدولي وبيانات الجمارك.

6.1. الدراسات السابقة:

- **بن عطا الله عائشة، تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة بعض الإقتصاديات، وهي أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بجامعة عمار الثليجي (الأغواط) بالجزائر سنة 2017.** حيث تناولت الدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو في إطارها العام، مع إشارة إلى حالة الاقتصاد الألماني، والإقتصاد الصيني، والإقتصاد التركي والإقتصاد الجزائري، خلصنا من خلالها إلى تعمق مكانة الصادرات في النمو. إذ تمثل الصادرات عامل مهم في نمو الإقتصاديات الأربعة، حيث أثبت إختبار التكامل المشترك، وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو في جميع عينات الدراسة، مع تحقق نموذج قيادة الصادرات للنمو في الاقتصاد الصيني والإقتصاد التركي فقط، مع علاقة سببية أحادية الإتجاه من الصادرات للنمو.
- **بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970 – 2005)، وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد كمي بجامعة الجزائر 3 بالجزائر سنة 2011.** تناولت الدراسة علاقة متغير النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات في الجزائر، وكان من نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، و أن معلمة الصادرات المقدرة معنوية عند 5 بالمائة التي تمثل في حقيقة الأمر المرونة حيث كان متغير النمو الاقتصادي مرن بالنسبة لمتغير الصادرات في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصير، وكذلك معامل حدتصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوية إحصائيا، حيث إبتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 13% التي تعبر عن نسبة تصحيح ضعيفة.
- **بولعراس سفيان هو مؤلف لمقال منشور تحت عنوان " رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية " في مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، سبتمبر (2022). كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو تحليل وتحديد التحديات والرهانات التي يمكن أن تواجه ترقية الصادرات في الجزائر في منطقة التجارة الإفريقية القارية الحرة.** ولقد أستخدم في هذا البحث المنهج التاريخي لتتبع مسارات ونشأة منطقة التجارة الإفريقية القارية الحرة وكيفية إنضمامالجزائر إلى هذه المنطقة، ولقد تم إستعمال المنهج التحليلي لتحليل التحديات والرهانات التي يمكن أن تكون في مواجهة الصادرات الجزائرية.ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث : أهم التحديات والرهانات هي وجود تكتلات إقتصادية في إفريقيا قد سبقت المنطقة التجارية الإفريقية الحرة، بالإضافة إلى الضعف في البنية التحتية التي تتعلق بالتجارة الجزائرية والقدرات اللوجستية، وكذا غياب وضعف البنى التحتية للتجارة في العديد من دول أخرى في إفريقيا، بالإضافة إلا أن العديد من الإقتصاديات الإفريقية تابعة للدول الغربية ، والخلافات الكثيرة وإنعدام الاستقرار السياسي في الكثير من البلدان الإفريقية ، وعدم تنافسية المنتجات الجزائرية للمنتجات الأخرى لإعتمادها على المدخلات المستوردة، كما تطرق البحث إلى مسائل متعددة متعلقة بمنطقة التجارة الإفريقية لا زالت في طور الإنجاز.
- **سحنون خيرة، فتان الطيب، التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات في الجزائر: دراسة قياسية (1995 – 2020)، مقال (منشور)، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 18، العدد 2، ديسمبر 2022. لقد تم إستعمال بيانات إقتصاد الجزائر من 1995 إلى 2020،** كان الهدف من هذا البحث هو التعرف على أهم المحددات التي تدعم تنويع الصادرات، مع أخذ الصادرات خارج المحروقات مؤشر لتنوع الصادرات، مع إتخاذARDL كنموذج. ومن أهم النتائج الذي توصل إليه البحث أن هناك تأثير طردي ما بين متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير التنويع الاقتصادي،وعكس ذلك، لا يعتبر الإنفتاح

مساعد للدولة في تنويع الصادرات. يساهم تراكم رأس المال البشري إيجابيا في تنوع الصادرات ولكن هذا الأثر يعتبر غير معنوي بالنسبة لرأس المال البشري. أما الإستثمارالأحنبي فقد غاب تماما في تحقيق تنوع في متغير الصادرات.

- **عبد الحفيظ يحياوي هو مؤلف لمقال (منشور) تحت عنوان " إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر ما بين الواقع والمأمول " من 2010 إلى 2020،مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2022. كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو التطرق لإستراتيجية ترقية الصادرات والتعرف على وضعيتها الحالية، وهذا عن طريق القيام ببحث تحليلي لتطور متغير التركيب السلعي ومتغير التوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر من 2010 إلى 2020، كما حاول هذا البحث إيجاد طرق لتنويع وترقية الصادرات غير النفطية وتطوير قطاع التصدير للوصول إلى أهداف التنمية.** ومن النتائج المتوصل إليها أنه رغم الإجراءات والسياسات المتبعة لتحقيق إقتصاد تعددي أساسه هو تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن هذه السياسات لم تصل إلى الأهداف المنشودة من حيث التحرر من هيمنة قطاع المحروقات. وبقيت صادرات المحروقات هي المصدر الرئيسي للتدفقات المالية وكافة المجالات الاجتماعية والإقتصادية تعتمد عليها

2.الصادرات

1.2. مفهوم الصادرات: هناك عدة تعاريف للتصدير نذكر منها:

- هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن مقيم إلى شخص أجنبي. (كبير، قشام، و بن سليمان، 2022، صفحة 883)
- يعرف التصدير على أنه: كل عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.
- عرف التصدير كما يلي:"عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية ".
- يعتبر التصدير عملية هامة تدخل ضمن مراحل نشاط القطاع التجاري لكل مؤسسة إقتصادية، وهو ركيزة للتنمية تعتبر فعالة للدول النامية، ويختلف مفهوم التصدير من شخص لآخر ومن فئة إلى أخرى. (يحياوي، 2022، صفحة 300)
- تعتبر الصادرات وسيلة من الوسائل العديدة لتحقيق الرفاه الاقتصادي لدولة ما، وهو وسيلة لإقتحام الأسواق الخارجية لأي دولة من الدول والتصدي للمنافسة.
- الصادرات هي مجموع قيمة كل الخدمات والسلع التي تقدم إلى بقية بلدان العالم،وتشمل قيمة الشحن، والسلع، والنقل، والتأمين، وحقوق الإمتياز، والسفر، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات كالإتصالات، والخدمات المالية، والإنشاءات، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، والمعلوماتية. كما أنها لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الإستثمارات(كانت تسميتها سابقا هي خدمات عوامل الإنتاج) وبالإضافة إلى المدفوعات التحويلية. (الشيخ صالح و أويابة، 2022، صفحة 110)
- وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متنقلة من الدول المنتجة لها.

2.2.قياس الصادرات

تعتبر القدرة التصديرية من بين العوامل المهمة التي تحدد قدرة الدولة على الإستيراد من جهة، كما أنها تعكس بقوة طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من الجهة الأخرى، وتتمثل أهم المؤشرات التي تتعلق بالصادرات فيما يلي:(لوح ، 2017، صفحة 44)

- **نسبة الصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي:**فإذا خصصت الدولة جزء كبير من إنتاجها لكي تقوم بتصديره، فهذا يدل على أن الدولة تعتمد كثيرا على الخارج، وعلى الإندماج في التقسيم الدولي للعمل، ولكن الجانب السلبي في هذا المؤشر أن نوعية الصادرات لا تأخذ بعين الإعتبار خاصة فيما إذا كانت الصادرات سلع صناعية أم سلع أولية.
- **نسبة تغطية الصادرات بالنسبةللواردات:** إن العبرة لا تتمثل في ارتفاع نسبة الصادرات لوحدها، أو ارتفاع نسبة الواردات لوحدها، ولكن يجب الإضافة إلى هذان العاملان عامل أخر هو مدى التناسب بين الواردات والصادرات، أو بعبارة أخرى مدى قدرة الصادرات على توفير قيمة حاجات الدولة من الواردات، وهذا حتى لا تصبح الدولة مضطرة للإستدانة والوقوع في حالة تبعية للديون الأجنبية.
- **درجة تركيز السلع للصادرات:** المقصود به مدى كثرة الوزن النسبي لأي سلعة أو لمجموعة من سلع تصديرية للدولة على إجمالي الصادرات، فلما تزداد نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى إجمالي صادرات الدولة زيادة تتخطى النسبة التي بالإمكان إعتبارها مقبولة ترتفع إحتمالات الحرج في وضعية الدولة، وترتفع إحتمالات ضعف قدرتها على المساومة وبالتالي ترتفع احتمالات التبعية للبلدان الخارجية، ومن الأهمية عند النظر في درجة تركيز السلع للصادرات أن نميز بين السلع الصناعية والسلع الأولية، فالخطورة تكون كبيرة في حالة أن السلع أولية، أما في حالة زيادة السلع الصناعية في الصادرات فهذا لا يدعو للخطر.
- **النسبة التي يتم تخصيصها للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو مجموعات سلعية رئيسية:**والمقصود هو نسبة ما يتم تخصيصه من الإنتاج المحلي لكي يستخدم محليا، إما بهدف التصنيع أو بهدف الإستهلاك النهائي، وهذا المؤشر من المؤشرات المهمة في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من ناحية التقارب بين نمطالإستهلاك ونمط الإنتاج، فالأصل هو عدم إنعزالالصادرات عن الطلب الداخلي ولكن تكون امتدادا له بطريقة طبيعية.
- **مؤشر تركيز الصادرات جغرافيا:**لهذا المؤشر هدف هو معرفة مدى إعتماد البلد محل الدراسة على عدد قليل من البلدان أو بلد أو كتلة من التكتلات العالمية في توزيع صادراته، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:
  - نصيب نسبي في إجمالي الصادرات للكتلة صاحبة نسبة أكبر في شراء السلع التصديرية للدول المعنية.
  - نصيب نسبي في إجمالي الصادرات للدولة صاحبة نسبة أكبر في شراء السلع التصديرية للدول المعنية.
  - نصيب نسبي في إجمالي الصادرات لأهم خمسة دول في استيعاب الصادرات للدولة المعنية.

3.2. تطور الصادرات من 1990 إلى 2020:

الشكل رقم 1: تطور الصادرات خلال الفترة (1990-2020)(مليون دولار)

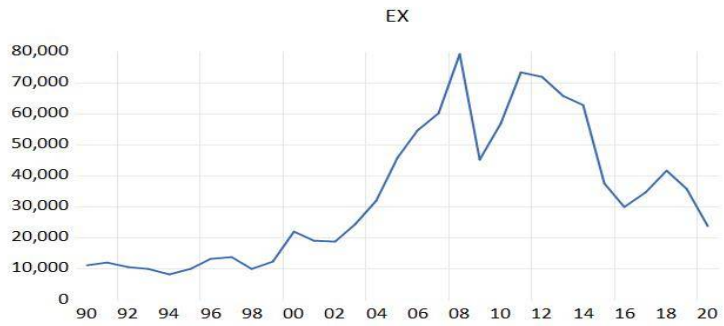

المصدر:وزارة المالية، الإدارة العامة للجمارك، تقارير دورية لإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر،

متوفرعلى:www.douane.gov.dz تم الإطلاع يوم: 2023/06/04

الملاحظ من الشكل أعلاه أن حصيلة الصادرات الجزائرية من 1990 إلى 2020 كانت غير مستقرة ويرجع ذلك لسياسة الجزائر الغير منتظمة ولأن الجزائر تعتمد كثيرا في صادراتها على قطاع المحروقات. وهذا لأن الاقتصاد الجزائري يعتبر إقتصاد ريعي بإمتياز(بلوم و شاهد، 2023، صفحة 844). ونتيجة لهذا فأي تذبذب في أسعار البترول ينتج عنه تذبذب في حصيلة الصادرات بطريقة مباشرة. في بداية فترة التسعينات كان هناك إستقرار في قيمة الصادرات، ولكن في نهاية التسعينات زادت حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتحرير التجارة الخارجية. وإستمرت هذهالزيادة إلى غاية 2008 أين سجلت قيمة الصادرات إنخفاضفي 2009 فلقد سجل إنخفاض في حصيلة الصادرات وكان بسبب حدة الأزمة الاقتصادية العالمية التي كان لها تأثير كبير في تلك الفترة. ونلاحظ تعافي نوعا ما من تلك الأزمة مع بداية 2010 إلى غاية 2011، ثم ابتداء من 2012 إلى 2019 الملاحظ أنه كان تذبذب في حجم الصادرات بقيم متفاوتة بسبب ارتفاع وإنخفاض أسعار البترول في العالم،أما في 2020 فالملاحظ هو إنخفاض في قيمة الصادرات وهذا بسبب تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا، الذي أثر بقوة على التجارة الخارجية والأنشطة الاقتصادية بكل قطاعاتها وحركة المبادلات التجارية خاصة والإقتصاد الوطني بصفةعامة.

3.النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدف أساسي تسعى كل الدول إلى أن يتحقق على المدى القصير والطويل، (عبد الله، 2023، صفحة 700). ويهتم عدد كبير من الإقتصاديين الباحثين بموضوع النمو الاقتصادي لأنه هدف رئيسي لأي خطة إقتصادية(بن مصطفى و بن لدغم، 2022، صفحة 256).

إن النمو الاقتصادي هو المرآة التي تعكس حالة التنمية الاقتصادية والإقتصاد للدول (رماش و دوفي ، 2022، صفحة 212). ولقد تدخلت الهيئات الدولية والمنظمات العالمية والحكومات لكي تحدد معنى للنمو الاقتصادي، وإهتمت كثيرا الدول الصناعية بقارة أوروبا بالنمو الإقتصادي(شرف و روشو، 2023، صفحة 132).

1.3. تعريف النمو الاقتصادي

إن تعاريف النمو الإقتصادي متعددة، ويمكن التعرف على بعضها في مايلي:

- " إن النمو الاقتصادي يعبر عن معدل زيادة الدخل الحقيقي أو الإنتاج في دولة ما في مدة زمنية معينة ". (معاش و شربي، 2021، صفحة 322). إن المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الكساد أو الركود الإقتصادي(العربي و هاشم ، 2022، صفحة 324)
- " يعرفالإقتصاديJean Arrous النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية الخدمات والسلع التي تنتج من طرف الفرد في محيط معين إقتصادي، ويعتبر بمثابة إجمالي القيم المضافة بالنسبة لكافة وحدات الإنتاج ". (سمغوني و صوار، 2019، صفحة 17)
- يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والإستهلاك(أخذا في الإعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. ويتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي. ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات. (بوخدوني و ساطور، 2020، صفحة 69)

- عرف النمو الاقتصادي على أنه التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية للإنتاج الوطني مثل الدخل الوطني... الخ. (فقير ، 2021، صفحة 166)
- وعرفه Simon Kuzent على " أن النمو الاقتصادي هو قدرة الأمة على عرض السلع المختلفة للسكان بطريقة متزايدة، والقدرة أساسها التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيدولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو ". (موساوي، زيرار، و حاج عبد القادر، 2022، صفحة 451)
- يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، ويتعدى ذلك لحدوث تحسن في مستوى المعيشة، ولا يحدث ذلك إلا إذا فاق معدل الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني ومنه فالنمو الاقتصادي يعبر عن مقدار الزيادة في متوسط دخل الفرد. (أعراب و ساحلي، 2023، صفحة 99)
- وحسب الاقتصادي P.a. Samuelson فإن " المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي هو الناتج الوطني الحقيقي الصافي، وهذا بسبب وفرة معطياته وسهولة الحصول عليه. ولذلك فالنمو الإقتصادي حسب رأيه هو الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي". (بن عيسى، 2022، صفحة 90)

وكخلاصة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر ظاهرة ذات طابع كمي تركز على التغير بطريقة إيجابية للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي ونصيب الفرد بطريقة مستدامة ومستمرة (بقاط و عويني، 2022، صفحة 132).

2.3. عناصر النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في:

- **رأس المال:** يشتمل رأس المال على جميع أنواع الإستثمارات المادية والبشرية التي تدخل في إنتاج الخدمات والسلع كما ينتج تراكمه عن طريق الإدخار الموجه للإستثمار؛
- **عنصر العمل:** يساهم عنصر العمل بنسبة كبيرة في إنتاج الخدمات والسلع فهو يمثل القدرات الفكرية والجسدية التي يساهم بها الإنسان في العملية الإنتاجية؛
- **التقدم التكنولوجي:** هو عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم المتطورة التي تستخدم في العملية الإنتاجية والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر وبوقت وجودة أكثر من خلال نفس الكمية من المدخلات أو أقل أي الإستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الإكتشافات العلمية الجديدة والإختراعات الحديثة والإبتكارات والبحث العلمي. (بديرينة و بورنان، 2022، صفحة 1120)

3.3. مقاييس النمو الاقتصادي:

- **معدلات نقدية للنمو الاقتصادي:** بإمكان قياس معدلات النمو عن طريق تحويل المنتجات الخدمية والعينية إلى ما يساويها بالعملات المتداولة النقدية، وقياس قيم هذه المعدلات يكون بإستعمال أنواع مختلفة من الأسعار منها الثابتة والدولية والجارية.(مرزوقي، رمضاني، و زهواني، 2021، صفحة 64)
- **معدلات عينية للنمو الاقتصادي:** إن معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، ومن الدخل الوطني، ومن الناتج الوطنييعتبر من أهم المؤشرات التي تستعمللقياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو السكان، وكان بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي هي قريبة من زيادة معدلات نمو الناتج، وفيما يخص مجال

الخدمات وبسبب عدم دقة إستعمال المقاييس النقدية فلقد إستعملت مقاييس أخرى وهي تستعمل للتعبير عن النمو الاقتصادي كعدد الأطباء في كل ألف نسمة. (دردوري و صرارمة، 2021، صفحة 415)

- **المقارنة للقوة الشرائية المكافئة:** إن تغير الأسعار في بلدين مختلفين هو المحدد الأساسي لسعر صرف عملتهما ويكون هذا في فترة طويلة الأجل، ومن جهة أخرى، يعكس سعر الصرف قوة الشراء النسبية للعملتين في البلدين المختلفين. (مرزوقي، رمضاني، و زهواني، 2021، صفحة 64)

4.3. تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (1990-2020):

الشكل رقم 2: تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (1990-2020)

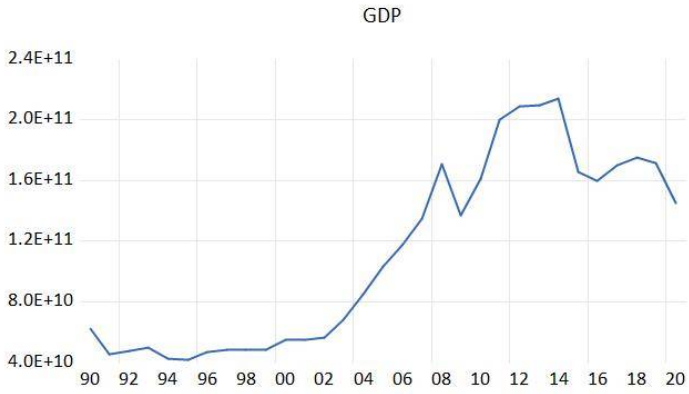

المصدر: البنك الدولي، متوفر على: https://databank.worldbank.org

تم الإطلاعيوم: 2023/06/04

يبين الشكل أعلاه وكذا البيانات الإحصائية لهذه المتغيرة أن حجم الناتج المحلي الإجمالي عرف تغيرات عديدة عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني. وهذا التذبذب حسب الشكل راجع إلى عدة صدمات والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على أسعار البترول مما أدى ذلك إلى تسجيل إنخفاض قيمة الناتج المحلي سنة 2009. كذلك أدى إنخفاض أسعار البترول سنة 2014 إلى إنخفاض قيمة الناتج الإجمالي خلال سنتي 2015 و2016،ومن الآثار الناتجة عن فيروس كورونا هو تأثر الاقتصاد العالمي الذي كان له وقع على إقتصاد الجزائر نظرا لتأثر سوق النفط، وإنهيار أسعاره بفعل انخفاض الطلب، وهذا ما يفسر إنخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020. وكنتيجة عامة يمكن القول أن تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مرتبط ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار البترول، وهذا ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على مداخيل قطاع المحروقات.

5.3. علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

انقسم الفكر الاقتصادي إلى اتجاهين، حيث نجد المدرسة التشاؤمية مثل Nurkse, Myrdal, Prebish بناء على تجاربهم هناك علاقة طردية ما بين النمو الاقتصادي والصادرات وذلك من منطلق أنها تجارب فريدة ولها مواصفاتها الخاصة التي أهلتها للنجاح خاصة مع وجود وفرة في الطلب الخارجي. إلا أن هذه الأخيرة لا يمكن تكرارها في الوقت الحالي، كما أنه لا يمكن للدول النامية أن تعتمد على التصدير، وكنتيجة لهذا فإن التصدير يبطئ عملية التنمية، أما Kravis فيرى أن هناك عوامل عديدة تدخل في الإعتبار لتحقيق التنمية وما الصادرات إلا عنصرا واحدا فقط من مجموعة هذه العوامل.

في حين أن الإتجاهالتفائلي يرى أن للصادرات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي فالصادرات تعتبر محرك للنمو الاقتصادي، وكمثل عن أصحاب هذا الإتجاهالتفائليViner, Heberler، وإبتداءا من سبعينات القرن الماضي وخلال العصر

الحديث وبعد مجموعة من التجارب الناجحة في عدة دول العالم، ظهر الدور الإيجابي للصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي وقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية مما شكل انتصارا لسياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات. (رشام وجميل، 2021، صفحة 421)

إن أقل ما يقال عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه دنيس روبرت سوان في مقال نشرها عام 1940، وبعده حاول نوركسيه في النصف الثاني من (القرن 19) أن يثبت أنه إذا زادت الصادرات فهذا يحرك النمو الاقتصادي في الأقطار التي تنتج المواد الخام. وبينت دراسات عديدة أن نمو الصادرات إرتبط كثيرا بالناتج المحلي الإجمالي، وتم إثبات أن النمو السريع للبلدان يجعلها تتجه إلى تصدير السلع بطريقة متزايدة وإذا زادت الصادرات فهذا ينتج عنه نمو سريع في الاقتصاد.

إن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي. (بن جلول، 2009، صفحة 101)

،ينظر إلى تنويع الصادرات على أنه عنصر أساسي في تحديد النمو(ZENASNI & SENOUCI BEREKSI, 2022, p. 20)

يتسم وضع الصادرات الجزائرية بالاعتماد الشديد على المحروقات والتي تمثل غالبية صادرات البلاد (TOUHOUCHE & IZNASNI , juin 2023, p. 105)

4. دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة:

- **صياغة وبناء النموذج القياسي**: في هذا الجزء أقوم بتقدير النموذج الخطي المعبر عن العلاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام أحد البرمجيات الشهيرة في مجال العلوم الاجتماعية وهو:SPSS في الإصدار 20.

- **النموذج المقترح للدراسة**: لغرض دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المقترحة نستعين بنموذج الإنحدار الخطي البسيط ونكتب صيغته القياسية كما يلي:$y = a + bx$

- y : المتغير التابع؛
- a : الحد الثابت؛
- b : معلمة النموذج؛
- x : المتغير المستقل.

وبالتالي النموذج الرياضي المطبق يكون كما يلي :$PIB = a + b.EX$

- النمو الاقتصادي ويعبر عنه بـ PIB؛
- الصادرات ويعبر عنها بـ EX.

إن بحثنا يهدف إلى البحث عن العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالصادرات، ولكي نتمكن من إظهارها أكثر تم إستعمال معامل الإرتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الإحصائي SPSS الذي يبين العلاقة كما واتجاها وكذا مدى معنوية معامل الإرتباط المحسوب ودلالته الإحصائية، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: معامل الإرتباط البسيط بين النمو الاقتصادي والصادرات

النموذج	معامل الإرتباط R	Sig
المتغير المستقل: الصادرات **المتغير التابع: النمو الاقتصادي**	**0,86**	**,000**

المصدر: إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS(الملحق رقم 1)

يوضح الجدول التالي معامل الإرتباط بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (الصادرات) وأيضا دلالته الإحصائية، حيث قيمة معامل الإرتباط تساوي 0,86، هذه النتيجة تفيد أن العلاقة بين المتغيرين في اتجاه طردي بحكم قيمة معامل الإرتباط الموجبة، وقوية اعتمادا على قيمة المعامل المرتفعة (0,86)، وبالتالي هناك علاقة طردية قوية بين النمو الاقتصادي والصادرات خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2020، فكلما يحصل تغيير في الصادرات يحصل تغيير في النمو الاقتصادي بنسبة 86%، كما أن معامل الإرتباط المتحصل عليه في هذه الفترة معنوي وهو دال إحصائيا عند مستوى 5%، حيث أن قيمة:Sig0,000 =.

- **إختبار معنوية الإنحدار:**ويمكن القيام بهذا الإختبار عن طريق جدول تحليل خط الإنحدار، فهو يقوم بدراسة مدى ملائمة خط الإنحدارللبيانات المقدمة، وفقا للفرضيتين التاليتين:

- H_0: خط الإنحدار لا يلائم المعطيات المقدمة.
- H_1 : خط الإنحدار يلائم المعطيات المقدمة.

الجدول رقم 2 : نتائج إختبار معنوية المعلمتين المتعلقتين بالصادرات والنمو الاقتصادي

تحليل التباين الأحادي ANOVA

	النموذج	مجموع مربعات الإنحدار Somme des carrés	درجة حرية الإنحدارddl	معدل مربعات الإنحدار Moyenne des carrés	قيمة تحليل اختبار التباين D	مستوى دلالة الإختبار. Sig
1	الإنحدار Régression	85020180410,33	1	85020180410,33	83,07	,000
	البقايا Résidu	29677813811,30	29	1023372890,04		
	المجموع Total	114697994221,64	30			

b :المتغير المستقل الصادرات **المصدر**: إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق رقم 2)

a :المتغير التابع النمو الاقتصادي

الجدول رقم 2 يدرس مدى تناسب خط إنحدار البيانات وفرضيته الصفرية التي تعني أن خط الإنحدارلا يلائم المعطيات المقدمة، ومن خلال الجدول رقم (2) يتبين ما يلي :

- ✓ إجمالي مربعات الإنحدار مقداره (85020180410,33) وإجمالي مربعات البواقي مقداره (29677813811,30) وإجمالي المربعات الكلي يساوي (114697994221,64)
- ✓ درجة حرية الإنحدار هي (01) ودرجة حرية البواقي تقدر بـ(29)
- ✓ معدل مربعات الإنحدارمقداره (85020180410,33) بينما معدل مربعات البواقي مقداره (1023372890,04)
- ✓ إختبار تحليل التباين لخط الإنحدارکانت قيمته كما يلي (83,07)
- ✓ مستوى دلالة الإختبار قدرت قيمته بـ,000 = Sigوهذه القيمة أصغر من 5% بالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وهو أن خط الإنحدار يلائم المعطيات والإنحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين متغير الصادرات ومتغير النمو الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 3: رسم بياني لمدى ملائمة خط الإنحدار للعلاقة بين متغير الصادرات ومتغير النمو الإقتصادي

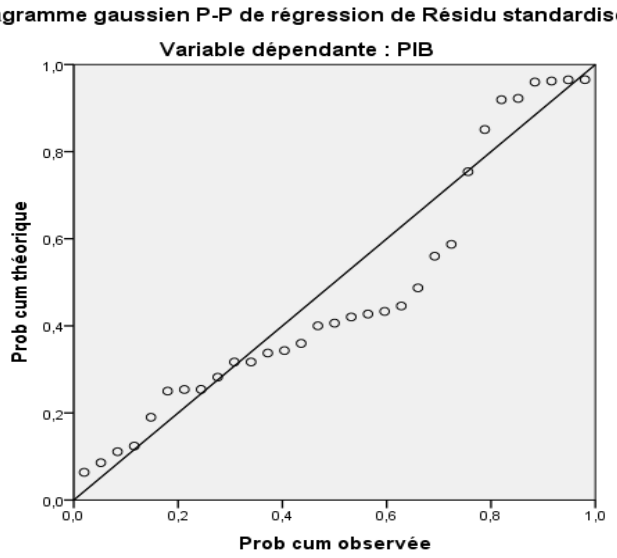

المصدر:إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن كل النقط قريبة جدا من خط الإنحدار كما أن هناك نقط واقعة على الخط، وبالتالي البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي، وهذا شرط من شروط إجراء تحليل الإنحدار البسيط.

الجدول رقم 3: قيم معاملات خط الإنحدار

1	النموذج	معاملات غير قياسية Coefficients non standardisés		معاملات قياسية Coefficients standardisés	قيمة t	مستوى الدلالة sig
		A	Erreur standard	Bèta		
	الثابتConstante	30198,898	10580,398		2,854	,008
	المتغير المستقل: الصادرات	2,391	,262	,861	9,115	,000

المصدر:إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول التالي الذي يمثل جدول المعاملات الذي يحتوي على معادلة خط الإنحدار، نلاحظ أن ثابت خط الإنحدار يساوي 30198,898 والذي يمثل قيمة A في الجدول، وأن المعلمة B = 2,391، أما قيمة الدلالة الإحصائية sig = ,000 أصغر من 5% مما يدل على أن هناك إنحدار وعلاقة بين المتغيرين، وبالتالي تصبح معادلة الإنحدار كالتالي:

$$2{,}391x\ 30198{,}898 + y =$$

$$30198{,}898 + 2{,}391.\ EX \quad PIB =$$

ومنه نستنتج أن الزيادة في الصادرات بقيمة 1 مليون دولار سيزيد النمو الاقتصادي بقيمة 2,391

5. تحليل النتائج:

- هناك علاقة طردية قوية بين النمو الاقتصادي والصادرات خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2020، فكلما يحصل تغيير في الصادرات يحصل تغيير في النمو الاقتصادي بنسبة 86%، كما أن معامل الإرتباط المتحصل عليه في هذه الفترة معنوي وهو دال إحصائيا عند مستوى 5%، حيث أن قيمة =Sig0,000 .
- في إختبار معنوية الإنحدار، **إن** مستوى دلالة الإختبار,000 = Sig وهي أصغر من 5% بالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وهو أن خط الإنحدار يلائم المعطيات والإنحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين متغير الصادرات ومتغير النمو الاقتصادي.
- إن ثابت خط الإنحدار يساوي 30198,898 والذي يمثل قيمة A، وأن المعلمة B = 2,391، أما قيمة الدلالة الإحصائية sig = ,000 أصغر من 5% مما يدل على أن هناك إنحدار وعلاقة بين المتغيرين، وأن الزيادة في الصادرات بقيمة 1 مليون دولار سيزيد النمو الاقتصادي بقيمة 2,391

بعد ما توصلنا إليه من نتائج خاصة بتحليل معطيات الدراسة، وصلنا إلى نتائج خاصة بتحليل الفرضيات المعتمدة في الدراسة:

- **بالنسبة للفرضية الأولى**: أوضحت النتائج حسب الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين الصادرات والنمو الإقتصادي، حيث كلما إرتفعت الصادرات إرتفع النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **بالنسبة للفرضية الثانية**: أوضحت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الصادرات بقيمة 1 مليون دولار سيزيد النمو الاقتصادي بقيمة 2,391، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

6. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعد تحليل ومناقشة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ مما سبق تظهر العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم قياسها كميا من خلال نموذج الإنحدار الخطي البسيط، حيث وجدنا أنه بإرتفاع الصادرات بقيمة 1 مليون دولار يرتفع النمو الاقتصادي بقيمة 2,391
- ✓ هناك علاقة طردية قوية بين النمو الاقتصادي والصادرات خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2020.
- ✓ حسب الدراسة القياسية ففي حالة حدوث أي خلل في الصادرات فهذا يؤدي إلى حدوث خلل في النمو الاقتصادي، نستنتج أنه لا يمكن الإعتماد على الوضعية الحالية للصادرات للحصول على نمو إقتصادي مثالي.
- ✓ إن سبب إرتباط الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعف القدرة الإنتاجية والإعتماد على السلع المستوردة بالإضافة إلى إعتماد صادرات الجزائر بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات. ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتقليص التبعية لقطاع المحروقات إلا أنها باءت بالفشل ولم تحظى بالنجاح المرجو، ويبقى الغاز الطبيعي والبترول يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي. والعائد من تصدير المحروقات يستعمل لتسديد فاتورة الإستيراد ولتمويل المشاريع التنموية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- بحكم العلاقة الموجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، فإننا نوصي أصحاب القرار في الجزائر بالعمل أكثر لتعزيز هذه النتيجة، بهدف زيادة الصادرات عموما والصادرات خارج النفط خصوصا، فالهدف هو زيادة مكاسب النمو بفعل

زيادة الصادرات، بتشجيع المؤسسات على الإنتاج لغرض التصدير، ومن ثم يتعين على المؤسسات تصميم استراتيجياتها للإنتاج بغرض التصدير بدل الإنتاج لتلبية الطلب المحلي، وهذا ما يسمح لها في الأجل الطويل أن يكون إنتاجها يتميز بتنافسية عالمية وبمعايير دولية، تضمن أداء مقبولا دوليا وأسعار تنافسية.

- فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه نحو الأسواق الخارجية وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لها.

- العمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي بدوره يعمل على تنشيط العمل الإنتاجي لتشجيع التصدير خارج المحروقات.

- الاهتمام بمعايير الجودة الشاملة وذلك من خلال إنشاء مخابر الجودة والتحاليل ذات إمكانيات ومواصفات عالمية.

- ضرورة الإستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تشجيع الصادرات.

7. قائمة المراجع :

1- ZENASNI, S., & SENOUCI BEREKSI, I. Revue d'Economie & de Gestion. DIVERSIFICATION DES EXPORTATIONS, OUVERTURE COMMERCIALE ET CROISSANCE ECONOMIQUE : MODELISATION EMPIRIQUE. (2022), 06(02), p. 20.

2- TOUHOUCHE , R., & IZNASNI , A. (juin 2023). Analyse de l'évolution des exportations hors hydrocarbures " 2015-2020 ". la revue Les Cahiers du MECAS, 19(1), p. 105.

3- بوعلام العربي، و جمال هاشم . (2022). دراسة قياسية للعلاقة بين التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990- 2020. مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 07(02)، 324.

4- أبو القاسم الشيخ صالح، و صالح أويابة. (2022). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1990 - 2020). مجلة الإقتصاد والبيئة، 05(02)، صفحة 110.

5- فيصل سمغوني، و يوسف صوار. الأفاق للدراسات الإقتصادية(السادس). الأثار الديناميكية لبرامج التأهيل على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. ، (2019)، صفحة 17.

6- جازية بوخدوني، و رشيد ساطور. (2020). مساهمة كل من قطاعي الصناعة والتعليم العالي من إجمالي الإستثمار الحكومي وتأثيره على النمو الإقتصادي بالجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990 - 2017). مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 11(1)، صفحة 69.

7- حكيم لوح . دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، حالة الجزائر " 1990 - 2013 ". ماجستير في العلوم الإقتصادية - جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. (2017).

8- خالد بن جلول. ماجستير في العلوم الإقتصادية. أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي - دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر " 1970 - 2006 ". الجزائر - جامعة بن يوسف بن خدة.(2009).

9- حنان بقاط، و سمير عويني. (2022). أثر الطاقات المتجددة كمورد إقتصادي مستدام في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول الأوروبية باستخدام بيانات بانل (2000 - 2020). مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 07(02)، 132.

10- ريم بن مصطفى، و فتحي بن لدغم. (2022). دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL. مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 07(02)، 256.

11- رابح دردوري، و عبد الوحيد صرارمة. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية. أثر أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة ما بين "1970 – 2020" - دراسة قياسية تحليلية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، 14(01)، (2021). صفحة 415.

12- عبد الحفيظ يحياوي. مجلة دفاتر اقتصادية. إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر ما بين الواقع والمأمول دراسة للفترة " 2010 - 2020 " ، 13(01)، (2022). صفحة 300.

13- عمران بن عيسى. نمذجة قياسية لتأثير الجباية البترولية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990 – 2019".(2022). مجلة النمو الإقتصادي والمقاولاتية، 5(3)، صفحة 90.

14- فتحي معاش، و محمد الأمين شربي. تحليل تراكم الإحتياطات الأجنبية وتأثيرها على تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة " 1990 - 2019 ". مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، 05(01)، (2021)، صفحة 322.

15- كمال فقير . التنويع في مصادر الدخل وتأثيره على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لبعض الدول العربية للفترة " 2000 - 2018 ". (2021). مجلة البشائر الإقتصادية، السابع(01)، صفحة 166.

16- كهينة رشام، و أحمد جميل. (2021). تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادرات - دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث الإقتصادي، 09(02)، صفحة 421.

17- سعيدة بلوم ، و عبد الحكيم شاهد. (2023). أثر ريادة الأعمال على الصادرات الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2001 - 2020). مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 08(01)، 844.

18- منال رماش، و قرمية دوفي . (2022). دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الإقتصادي : الصين انموذجا. مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 07(02)، 212.

19- نصيرة شرف، و عبد القادر روشو. (2023). قياس أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) بإستخدام نموذج ARDL. مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 08(01)، 132.

20- محمد موساوي، سمية زيرار، و مريم حاج عبد القادر.مجلة الإبتكار والتسويق. تقييم مساهمة التمويلالإسلامي المصرفي على النمو الإقتصادي –"دراسة عينة من الدول" - ، 09(01)،(2022)، صفحة 451.

21- مرزوقي مرزوقي، و رضا زهواني، مروى رمضاني. مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية. أثر قطاع النقل على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية بإستعمال نموذج ARDL للفترة ما بين " 1980 - 2017 ". 07(01)، (2021)، صفحة 64.

22- مولود كبير، إسماعيل قشام، و محمد بن سليمان.مجلة الواحات للبحوث والدراسات. تنمية الصادرات وتأثيرها على النمو الإقتصادي في المدى البعيد في بعض دول شمال إفريقيا و الجزائر والشرق الأوسط "MENA" خلال الفترة " 1990 – 2018". 15(2)، (2022)، صفحة 883.

23- مصطفى بورنان ، و هاجر بديرينة.مجلة الواحات للبحوث والدراسات. الإستثمار في الطاقات المتجددة و تأثيره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة إحصائية للفترة " 2000 - 2019 ". 15(1)،(2022)، صفحة 1120.

24- وهيبة أعراب، و لزهر ساحلي. (2023). تحليل تجريبي للعلاقة بين ائتمان القطاع الخاص، النمو الإقتصادي والتضخم، حالة الجزائر (1980 - 2020). مجلة الإقتصاد والبيئة، 06(01)، صفحة 99.

25- ياسين عبد الله. (2023). مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الإقتصادي لدول الخليج دراسة باستخدام بيانات - panel -. مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 08(01)، 700.

8. الملاحق:

الملحق رقم 1 : معامل الإرتباط بين متغير الصادرات والنمو الاقتصادي

Corrélations

		PIB	EXPORT
Corrélation de Pearson	PIB	1,000	,861
	EXPORT	,861	1,000
Sig. (unilatérale)	PIB	.	,000
	EXPORT	,000	.
N	PIB	31	31
	EXPORT	31	31

الملحق رقم 2 :إختبار معنوية المعلمتين المتعلقتين بالصادرات والنمو الاقتصادي

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	85020180410,336	1	85020180410,336	83,078	,000[b]
	Résidu	29677813811,306	29	1023372890,045		
	Total	114697994221,642	30			
a. Variable dépendante : PIB						
b. Valeursprédites : (constantes), EXPORT						

الملحق رقم 3 : قيم معاملات خط الإنحدار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	30198,898	10580,398		2,854	,008
	EXPORT	2,391	,262	,861	9,115	,000

a. Variable dépendante : PIB

الملحق رقم 4 : قيم الصادرات والنمو الإقتصادي

السنة	الصادراتمليون دولار	النمو الاقتصادي GDP (current US$)	السنة	الصادراتمليون دولار	النمو الاقتصادي GDP (current US$)
1990	11304	62048562947,2509	2006	54613	117027307540,89
1991	12101	45715614559,7064	2007	60163	134977082623,78
1992	10837	48003078388,5401	2008	79298	171000699876,747
1993	10091	49945599428,5812	2009	45194	137211035770,034
1994	8340	42543178042,4148	2010	57053	161207270185,25
1995	10240	41764315330,4366	2011	73489	200013052199,2
1996	13375	46941582519,4661	2012	71866	209058991952,125
1997	13889	48177612042,1507	2013	65917	209755003250,664
1998	10213	48187747528,899	2014	62886	213810024944,464
1999	12522	48640653469,3025	2015	37787	165979279263,174
2000	22031	54790392746,1939	2016	30026	160034163871,455
2001	19132	54744712814,8676	2017	34763	170097014589,134
2002	18825	56760355865,0082	2018	41797	174910878623,049
2003	24612	67863828412,6882	2019	35823	171767403748,19
2004	32083	85332581188,6107	2020	23796	145009181490,62
2005	46001	103198223709,439			